

منذ 12 عاماً وهي أسيرة لدى أحد مشائخ إب ..

قصة اختطاف حزينه تثير استياء واسعا في البلاد

كتب / سليمان الدعيس



وفي اليوم التالي قاموا باقتحام المحل التجاري الذي يملكه والد إيمان وقاموا باختطاف أولاده الذين كانوا متواجدين فيه ، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد أن تم دفع مبلغ مالي كبير كدفعة مقابل إطلاق سراح الأولاد ، لكنهم لم يطلقوا سراح الفتاة .

خمس وساطات من العيار الثقيل :

قامت خمس وساطات ، وحين نقرأ أسماء الذين قاموا بقيادة هذه الوساطات نرى أنها أسماء معروفة وثقيلة في محافظة إب ، تضمنت هذه الوساطات محافظ محافظة ووكلاء له ، لكن جميع هذه الوساطات ، لم تكن أهلا لفك أسر الفتاة ، أو بعودتها إلى أبيها ، أو على الأقل بتخفيض قيمة الفدية المطلوبة ، وهي عشرة ملايين ريال ينبغي على الوالد أن يدفعها لتعود إليه فلذة كبده !

وصول القضية إلى المحكمة :

مؤخرا وصلت القضية إلى المحكمة ، لكن بطريقة أخرى ، وهي أن الفتاة (إيمان) رفعت دعوى قضائية على والدها ، ورفع الدعوى عنها المشوه محمد عبدالله الشيببي ، وفحواها أن الأب لم يقبل أن يتم تزويجها على من ترغّب به ، وذلك - كما هو موجود في ورقة الدعوى - مخالف للشريعة الإسلامية ، وقد قام القاضي بإبطال هذا الإدعاء ، لانعدام الأهلية عن الفتاة القاصرة شرعا ، والتي لا ترغب بالزواج حاليا أصلا ، فضلا عن أن القاضي طلب من رافع الدعوى ، المختطف أيضا ، محمد الشيببي ، أن يحضر الفتاة إلى المحكمة طوال أربعة جلسات قضائية لكنه لم يحضرها .

من عمرها !
ما هو الحل ؟

إذا كان كل ما يملكه والد الفتاة هو قليل من المال الذي اكتسبه من تجارته ، ويرغب الخاطفون بذلك المال وبالفتاة ، وبالانتصار عبر السد الذي يأتي مصاحبا للسلطة ، خصوصا سلطة الحوثيين التي تعتمد بالدرجة الأولى على مناصرة القتلة الفجرة قطاع الطرق والمختطفين !

وأعلم أن هذا المنشور لن يثير حفيظة أكثر من عشرة إلى مائة شخص بالأكثر ، وهؤلاء لا يكفون لكيف الأذى عن أسرة إيمان ، التي سلبت إيليس عليها المتحوثون الأقوياء في الشسر ، الأشرار بطبيعة الحال ، والذين لا يملكون أي مبرر قانوني أو أخلاقي ، أو حتى اجتماعي لفعالتهن ، لكنهم يملكون السلطة والسلاح ، والمزيد من الرجال الذين يستعدون للتضحية بأنفسهم في اقتحام منزل ليلا وترويع ساكنيه واختطاف الابنة الصغرى.

وأيضاً قد تم اختطاف الوالد ، مدة ثلاثة أيام ، وتم سجنه في منزل رشاد الشيببي ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بضمين !

لم يعد أحد يفعل هذا إلا في محافظة إب ، محافظة المليون شيخ .
ما العمل الآن ؟!

المشوه رشاد أمين الشيببي ، والمشوه محمد عبدالله الشيببي ، والمشوه عبدالله زايد ، ينتمون بطبيعة الحال لسلطة الأمر الواقع ، وهي سلطة الحوثيين في المحافظة ، وهي المنظومة السلطوية المتواطئة مع المختطفين ، والمجرمين على الدوام ، لذا لن تقوم هذه السلطة ، التي تملك القوة اللازمة بالطبع لتحرير الفتاة ، بتحرير الفتاة ، بلأن هؤلاء المشوهين أصحابهم بصريح العبارة ، وهنا أسقط في يد والد الفتاة ، وفي يد الفتاة ، وفي يد كل من يبغى عودتها إلى منزلها ومدرستها وألعابها الخاصة بفتاة في الثانية عشرة

"الله يلعنك يا قواد" أين أنت من أعراف القبيلة ؟ هذا يحدث في إب ، تحت مرأى سلطة الرجال الذين يتجسسون بعبارة (من يقبلها في أرضه يقبلها في عرضه) !

لذا في النهاية ، ورسالة لمن يملك السلطة ويقوم باستغلالها في إلحاق الأذى بالضعفاء : الله يلعنك يا قواد .

وبالنسبة للحوثيين في إب ، الذي يحدث هذا الأمر أمامهم وهم الذين أتوا من الجبال ويعرفون الأعراف القبيلة : أسأل الله أن يهد قوتكم ، وأن يبتليكم بمثل ما ابتليت به أسرة إيمان ..

الكشف عن تقاضي صالح ٤٠ مليون دولار مقابل السماح بدفن نفايات نووية في اليمن

الأمناء / خاص :

وقضبان من الرصاص التي عثر عليها في مياه البحر بين سواحل المخا وجزيرة زقر . التقرير الذي أعدته لجنة حكومية برئاسة رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود شديوة سابقا ، وعضوية رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية الدكتور محمد مقبل الحذاء ، وأخصائي السميات وملوثات البيئة بوزارة المياه والبيئة وعضو اللجنة الوطنية العليا لحظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ومراقبة المواد السامة الدكتور معتوق الرعيني ، يؤكد وجود أعمدة الرصاص في البحر . وأشار التقرير إلى وجود قضبان الرصاص في ثلاث مناطق هي شام الناصري بين الفازة والمجيدس ، والجليلية ، والمتينة . لكن الحكومة قررت إخفاء التقرير عن الرأي العام .

تفريغ مواد سائلة «مشبوهة» في سبتمبر 2010 أعلنت مصلحة خفر السواحل أن قوات خفر السواحل ضبطت سفينة تحمل العلم المالطي تدعى "سيشم فينول" ، وتحفظت عليها في ميناء المخا إثر قيامها بقذف دباب بلاستيكية فيها مواد يربح أنها محظورة في المياه الإقليمية اليمنية .

وقامت السفينة بقذف "25 دبة" بلاستيكية تحتوي كل واحدة منها على "20 لتر" من مادة سائلة يربح أنها محظورة في المياه الإقليمية اليمنية الواقعة ما بين منطقة قعوة الساحلية وخور عميرة في محافظة لحج ، والتي تبعد مسافة 30 ميل بحري عن ميناء عدن . في الخامس عشر من مايو 2012 طالع أعضاء حكومة الوفاق شريطا تسجيليا عن الآثار والأعمدة والحاويات الفارغة

ونقلت صحيفة "26 سبتمبر" الناطقة باسم الجيش آنذاك عن مصادر وصفتها بالمطلعة أنه تم اكتشاف نفايات خطيرة على الشواطئ الصومالية . وأفادت أن فريقا من الخبراء التابعين للأمم المتحدة وصل إلى المنطقة للوقوف على حقيقة الوضع من خلال فحص تلك النفايات التي يعتقد أنها نووية .

وتحدث خبراء أن الآثار الكارثية للنفايات تمتد لمئات السنين القادمة ، ويمكن لتلك النفايات في حال ثبت دفنها بالقرب من ميناء المخا تدمير الميناء الذي يعتبر أحد أقدم الموانئ - ليس في اليمن فقط - وإنما على مستوى شبه الجزيرة والخليج - نظرا لقربه من الممر الدولي بمسافة 6 كيلو متر وموقعه بالنسبة للمناطق الجنوبية والمناطق الوسطى لليمن .

بعد رفض دول أفريقية دفنها على أراضيها مقابل مبالغ مالية كبيرة وتحول الباخرة الألمانية المحملة بتلك النفايات السامة إلى الشواطئ اليمنية بعد موافقة صالح على تفريغها في تلك المنطقة . وكانت مصادر إعلامية تداولت أخبارا عن اختفاء باخرة فرنسية محملة بشحنة نفايات نووية خطيرة مخزنة داخل كتل أسمنتية مغلفة بالرصاص في باب المندب عام 2005م ، وأنها كانت متوجهة إلى المحيط الهندي ، لكن الهند وباكستان رفضتا تفريغ الشحنة قبل أن تختفي الباخرة في باب المندب . في يناير من العام ذاته ، أعلنت السلطات اليمنية اتخاذ إجراءات وتدابير عاجلة إثر اكتشاف نفايات يعتقد أنها "نووية" على الشواطئ الصومالية القريبة من المياه الإقليمية اليمنية .

منذ سنوات والمعلومات تتسرب عن دفن نفايات نووية في اليمن ، وتحديدًا في المياه الإقليمية والمناطق الساحلية .

وتشير معلومات إلى أنه تم دفن نفايات نووية يعتقد أنها ألمانية في منطقة قريبة من باب المندب قبل سنوات قليلة .

وتتحدث المعلومات عن موافقة الرئيس السابق علي عبدالله صالح على دفن نفايات نووية في منطقة ذواب القريبة من ميناء المخا بمحافظة تعز ، في ظل تكتم شديد .

المعلومات تفصح عن تقاضي صالح مبلغا ماليا يقدر بـ (40) مليون دولار مقابل موافقته على دفن نفايات نووية وكيماوية تابعة لإحدى الدول الأوروبية ،

عدن تحضن الورشة الوطنية الخاصة بتقييم اختبارات شهادة الثانوية العامة بالمحافظات الحرة

عدن (الأمناء) نبيل الجنيد :

التي تنشأ بتطوير التعليم والتنمية البشرية . بدوره أوضح رئيس اللجنة التحضيرية للورشة الدكتور صالح الصوفي " أن انعقاد الورشة يأتي من أجل تقييم الخطوات التي قطعتها وزارة التربية في المحافظات الحرة وكذا جاءت لتحرك المياه الراكدة وتغيير نظام الاختبارات التقليدية التي تجاوزها الإقليم وتجاوزها العصر الحديث .

مؤكداً أن " وزارته اعتمدت على عنصر التقييم وذلك من أجل الاستفادة للتخطيط للمستقبل الذي ننشده جميعا ، معبرا عن نفسه ونيابة عن كوادر وزارة التربية بالشكر والتقدير لقيادات السلطة المحلية بالعاصمة عدن وحضرموت الذين وقفوا إلى جانب وزارة التربية لإنجاح مسار العملية التعليمية في ظروف صعبة جدا وتحديدا بعد تحرير عدن والمحافظات الأخرى ولا ننسى تعاون مؤسسة جسور للتنمية

من النتيجة النهائية التي كان يتحصل عليها الطالب بالعيش ، وكذا تطوير المناهج واعتماد هيكله التعليم الثانوي على ثلاثة مسارات تعطي الطالب حرية الاختيار وتحديد التخصص سواء التعليم العام الذي يؤهل لمواصلة التعليم الجامعي ومسار التعليم الفني والمسار الثالث التعليم المهني ، وذلك من خلال إمام الطالب بخمس مواد بدل تحمله ١٣ مادة ، بالإضافة إلى تطوير نهج القراءة المبكرة في الصفوف الأولى .

جاء ذلك في كلمته التي ألقاها يوم أمس خلال افتتاح أعمال الورشة الخاصة بتقييم اختبارات شهادة الثانوية العامة بالمحافظات الحرة والتي ينظمها قطاع المناهج التعليمية بوزارة التربية والتعليم وبدعم من السلطة المحلية بمحافظة عدن وحضرموت و"مؤسسة جسور للتنمية" . وأشار وزير التربية أن عملية الإصلاح التي بدأتها الوزارة احتساب المعدل التراكمي للطالب خلال العام الماضي بدلا

قال وزير التربية والتعليم الدكتور/ عبدالله ملس " أن قيادة وزارة التربية والتعليم لديها توجهات جديدة لإصلاح وإعادة هيكلة العملية التعليمية وفي مقدمتها التعليم الثانوي الذي تعرض لحالة من التدهور المنهك خلال الفترة السابقة " .